Nady Al-Adab

Volume 16 Issue 2 November 2019
ISSN Print: 1693-8135 | ISSN Online: 2686-4231
Publisher: **Department of West Asian Studies, Faculty of Cultural Sciences, Hasanuddin University**
This journal is indexed by Google Scholar and licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

---

تداخل الصيغ الصرفية في المصدر الميمي مع المشتقات الأخرى و مشكلاته الدلالي والتعليمي

Damhuri
IAIN Sultan Amai Gorontalo
e-mail: damhuridjnoor@gmail.com

Abstrak

Artikel ini bertujuan untuk mengkaji pola morfologis (al-shiyag al-sharfiyah) dari al-mashdar al-mimi dalam bahasa Arab. Urgensi kajian terletak pada adanya fenomena bahwa pola morfologis al-mashdar al-mimi dalam bahasa Arab memiliki kesamaan dengan pola bentuk morfologis lainnya. Hal ini menyebabkan terjadinya tumpang tindih makna antara al-mashdar al-mimi dengan bentuk morfologis lainnya. Pola morfologis pada dasarnya merupakan patron yang membedakan antara bentuk dan makna sebuah kata. Namun dalam kenyataannya, terdapat sejumlah pola morfologis atau wazan dalam bahasa Arab yang memiliki keserupaan dengan wazan al-mashdar al-mimi, di antaranya: wazan isim zaman, isim makan, isim alat, dan lain-lain.

Fenomena ini menyebabkan kemungkinan lahirnya keragaman pemaknnaan sebuah kata karena kesamaan dalam pola morfologis. Kemungkinan keragaman makna ini berimplikasi terhadap lahirnya perbedaan para mufassir dalam menafsirkan kata tertentu dalam Alquran. Dari perspektif pembelajaran, fenomena seperti menyebabkan kesulitan bagi peserta didik dalam mempelajari ilmu sharf, terutama untuk para pembelajar pemula. Atas dasar ini, maka dibutuhkan metode atau strategi yang efektif dalam mengajarkan sharf, terutama ketika mengajarkan pola morfologis yang tumpang tindih dalam wazan, untuk memudahkan bagi para pembelajar pemula.

***Kata Kunci**: al-Sharf; al-Mashdar al-Mimi; al-Dilalah.*

1. مقدمة

لكل لغة من اللغات لها خصائصها التي تتميز بها عن لغة لأخرى. واللغة العربية كإحدى لغات الشائعة استعمالا لها خصائص فريدة، سواء كانت من ناحية مفرداتها وتراكيبها وما إلى ذلك. واللغة العربية كإحدى لغات العالم التي لها علاقة وثيقة بالدراسات الإسلامية، نالت اهتماما كبيرا من جميع طبقات المجتمع في الدراسة والتحليل للكشف عن بعض أسرارها الكامنة فيها. ولكن مهما حفلت هذه الدراسات، لم تنتهي هذه الأسرار طوال العصور إلى يومنا هذا.

ومن أبرز خصائص اللغة العربية التى نالت اهتماما كبيرا لدى الباحثين هي ظاهرة الاشتقاق . والاشتقاق هو ظاهرة أصلية في اللغة العربية تحدُث ضمن منهج علمي تطبيقي. وهو نوع من القياس اللغوي للمفردات ينتفع منه متكلموا اللغة في سدّ حاجتهم إلى الألفاظ التي تخدم المعاني المعبر عنها. فبوسيلة الاشتقاق، تستطيع اللغة العربية في إثراء مفرداتها لتتمكن من مواكبة الحداثة عن جدّة الموضوعات (علي نعمة، 2008). والاشتقاق بهذه الصورة هو إحدى الوسائل الرائعة التى تنمو عن طريقها اللغات وتتسع، ويزداد ثروا في المفردات فتتمكن به من التعبير عن الجديد من الأفكار والمستحدث من وسائل الحياة (عبد التواب، 1999).

والمصادر في اللغة العربية هي صيغة من صيغ المشتقات المعروفة، ولها أنواع كثيرة والأوزان التنوعة حسب المعاني التي أُرِيد التوليد منه، والوزن هو قوائم التفرقة بين أقسام الكلام في العربية. والأفعال والأسماء والصفات والأفراد وجموع، وهو كله قائم على الفرق بين وزن ووزن، يتوقف على اختلاف الحركات والنبرات (العقاد، 2012). ومن ضمن هذه المصادر ما هو معروف بالمصدر الميمي. وإذا تتبعنا تعريفات العلماء للمصدر الميمي، فإننا نرى أن معظهم يحددون هذا النوع من المصدر بأنه مصدر تلحقه ميم في أوله زائدة، تدرك بالقياس على وزن مفعلة (الروابدة، 2009 و غلاييني، 1987). وهذا التعريف وأمثاله، لا يستطيع أن يعطينا تصورا واضحا لمفهوم المصدر الميمي، لأن هناك أوزان المشتقات في اللغة العربية تشتبك مع هذا الوزن. ولا نجد في أمهات الكتب النحوية والصرفية مبحثا خاصا في هذا الباب، وإنما يلمح العلماء في كلامه عن أوزان المصادر.

وهذه الظاهرة بالطبع تؤدى إلى صعوبة التحديد بشكل قطعي عن هذا النوع من المصدر عند التقائه في نوع المشتقات المتداخلة في الأوزان. وبالتالي، هذه الظاهرة لها تأثير في ناحية الدلالة، وخاصة في تفسير الآيات القرآنية والنصوص الإسلامية. اعتمادا على الخلفية السابقة، فهذه الدراسة هي محاولة لسرد ظاهرة المصدر الميمي من حيث الوزن والدلالة ومشكلات المتوقع لدى المتعلمين، ومحاولة تحديد الطريقة الفعالة في التعرف على هذه الصيغة.

2. مفهوم المصدر الميمي

إذا لاحظنا التعريفات القديمة للمصدر الميمي التي قدمها اللغويون، فإنها لا تعطينا تحديدا عن مفهومه القاطع. فسيبويه، لم يعرض هذا الموضوع في كتابه، ولكن أشار هذه القضية في باب اشتقاقات الأسماء لمواقع بِنات ثلاثة ليس فيها زيادة في لفظها. فإن أريد بناء المصدر، فبني على وزن "**مَفْعَل**". والتعريفات التي قدمها العلماء تدور حول تمييز المصدر الميمي عن غيره بأنه هو المصدر المبدوء بميم زائدة جيئ به للتفرقة بين المصدر والفعل (عطاء جبر، 2003). ولا يبعد عن هذا التعريف ما ذهب إليه بعض العلماء من أمثال المبرد وابن عصفور والسيوطي وغيرهم.

ويعد أدقّ التعريف في هذا الباب ما جاء به عباس حسن في كتابه *"النحو الوافي"*، حيث قال: "أنّ المصدر الميمي يصاغ من المصدر الأصلي للفعل الثلاثي وغير الثلاثي صيغة قياسية، تلازم الإفراد والتذكير، وتؤدي ما يؤديه هذا المصدر الأصلي من الدلالة على المعنى المجرد من العمل، لكنه تفوقه في قوة الدلالة وتأكيدها. وهذا التعريف ما ذهب إليه عزيزة فوال (فوال، 1992). ويزيد على هذا التعريف، بأن بناء المصدر الميمي على وزن "مفعل" (عباس، د.س). وهذا التعريف يقدم النقاط المهمة للمصدر الميمي، وهي: أ) أنّ المصدر الميمي أصله المصدر الأصلي للفعل الثلاثي وغير الثلاثي، ب) أنّ صيغة المصد الميمي قياسية على وزن "مفعل"، ج) ملازمة المصدر الميمي الإفراد والتذكير، د) دلالة المصدر الميمي يدل على المعنى المجرد –كالمصدر الأصلي– ويمتاز بقوة دلالته وتأكيده. ومهما أكّد حسن عباس بقياسية وزن المصدر الميمي، فإنه لا ينكر وجود الأوزان السماعية لهذا المصدر.

والتعريفات السابقة ذكرها، مازالت تفتح بابا واسع للنقاش وتترك مجالا فسيحا للاحتمال حول الحدود النظرية للمصدر الميمي. وأكّد حنان جميل هذه القضية بقوله: "ومع أن وجود المصدر الميمي في العربية وغيرها من اللغات السامية كان قياسيا واردا يمكن اتباعه للتفريق بين المصدر والفعل، فقد مثّل خلافا في العربية بين المصدر وما قد يعترضه من مشتقات الدالّة على اسم المفعول واسمى المكان والزمان، ومن ثَمّ فقد كان النصّ موجّها للصّيغة ومحددا لمعناه" (عطاء جبر، 2003). وبغض النظر عن وجود الأوزان السماعية للمصدر الميمي، فإن البناء القياسي نفسه لم يصبح حدّا قاطعا للتفريق بينه وبين المشتقات الأخرى، حيث أن هناك مشتقات في العربية تتداخل وتشتبك مع المصدر الميمي من حيث الصيغة أو الوزن. وهذا التداخل لا ينتهي في الملابسات بين البناء الصرفي وغيره فحسب، بل يؤدي إلى الملابسات في الدلالة. وهذه الظاهرة بالطبع تحتاج إلى منهج جديد لدراسة المصدر الميمي ليعين المتعلمين – وخاصة المبتدئين في التفريق بينه وبين الأوزان المماثل الأخرى.

وإذا تصفحنا أمهات الكتب اللغوية، فإننا لا نحصل على مصطلح المصدر الميمي الصريح، وإنما أدخلوا مباحث هذا النوع من المصدر في ضمن مباحث اشتقاقات الأسماء لمواضع بِنات ثلاثة التي ليس فيها زيادة في لفظها، ولم يذكروا أنه مصدر ميمي، وإنما اكتفوا بذكره مع أبنية المصادر. ولكن حدّد سيبويه استعماله بقوله (الكتاب، 1965): "ويستغني بهذا عن "المفعل" الذي يكون مصدرا. وهذه العبارة إشارة إلى المصدر الميمي، لأنه ليس "مفعل" إلا من أوزان المصدر الميمي.

2.2. صيغة المصدر الميمي

إن التعريف للمصدر الميمي في الكتب النحوية والصرفية–كما قدّمنا – لا يعطينا تصورا واضحا وتحديدا قاطعا عن حدوده العلمي. وزيادة عن التعريف الذي قدمه حسن عباس سابقا، نقدم تعريفا لهادى نهر (هادى نهر، 2010)، حث قال: أن المصدر الميمي كالمصدر الأصلي، كلمة تدل على حدث غير مقترن بزمان معين، غير أنه يبدأ بميم زائدة لغير المفاعلة. وهذا التعريف مثل ما ذهب إليه الراجحي (د.س)، حيث قال: هو المصدر يدل على ما يدل عليه المصدر العادي، غير أنه يبدأ بميم زائدة. فالتعريفان الأخيران لا يفرقان بين المصدر الأصلي والمصدر الميمي إلا من ناحية اقتران المصدر الميمي بالميم الزائدة في أوله.

وأما من حيث الصيغة، فإن النحاة متفقون على أنه قياسية، وله صيغتان قياسيتان، وهما:

أ. في الفعل الثلاثي على وزن "مفعل" (بفتح العين وكسرها)

ب. في الفعل غير الثلاثي، على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر.

وإليكم بيان صيغة المصدر الميمي على الشكل الآتي:

النوع		الوزن	الأمثلة	المصدر الميمي
الفعل الثلاثي	1. الفعل الثلاثي على الوجه العموم	مَفْعَل (بفتح العين)	نَظَرَ	مَنْظَر
			شَرِبَ	مَشْرَب
			ضَرَبَ	مَضْرَب
	2. الفعل الثلاثي مثالا محذوف الفاء في المضارع	مَفْعِل (بكسر العين)	وَقَفَ	مَوْقِف
			وَعَدَ	مَوْعِد
			وَضَعَ	مَوْضِع
الفعل غير الثلاثي		على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارع ميما مضموما وفتح ما قبل الآخر	أَخْرَجَ	مُخْرَج
			سَبَّقَ	مُسَبَّق
			أَقَامَ	مُقَام
			استغفر	مُسْتَغْفَر

فصيغة المصدر الميمي عند سيبويه يكون على وزن "مَفْعَل" في جميع الأفعال، ما عدا ما كان معتلا الفاء بالواو مكسور العين في المضارع، فإنه يجيئ على "مَفْعِل". وعلاوة على قياسية المصدر الميمي، هناك بعض الأفعال كان ينبغي أن يكون مصدرها الميمي على وزن "مَفْعَل"، ولكن وردت شاذة أو سماعية على وزن "مَفْعِل" (الراجحي، د.س) وقد ذكر سيبويه أبنية المصدر الميمي التي جاءت سماعية، وتأتي أكثرها في الثلاثي المجرد، كما نقله خديجة الحديثي (1965)، وهي:

الصيغة	الموضع	الأمثلة	البيان
مَفْعِل (جَاء سماعيا في الأفعال التي قياسها "مَفْعَل")	فِي باب "فَعَلَ- يَفْعِلُ" صحيح الفاء	رَجَعَ – مَرْجِع خَاضَ – مَخِيْض عجِزَ – مَعْجِز	
	فِي باب "فَعِلَ- يَفْعَلُ" صحيح الفاء	كَبِرَ – مَكْبِر	
مَفْعَل (جاء سماعيا في معتل الفاء	فِي باب "فَعِلَ- يَفْعِلُ"	وَجِلَ – مَوْجَل	

بالواو)		وَحِلَ – مَوْحَل وَحِدَ – مَوْحَد	
مَفْعِلَة (جاء سماعيا من الأفعال صحيحة "الفاء" أو معتلة بالياء)	في باب "فَعَلَ – يَفْعِلُ	عَجَزَ – مَعْجِزَة عَاشَ – مَعِيْشَة عَصَا – مَعْصِيَة عَرَفَ – مَعْرِفَة	
مَفْعَلَة	في باب "فَعَلَ – يَفْعُلُ	لاَمَ – مَلاَمَة قَالَ – مَقَالَة دَعَا – مَدْعَاة أَدَب – مَأْدَبَة	
	في باب "فَعِلَ – يَفْعَلُ" أو "فَعَلَ – يَفْعِلُ"	عجز – مَعْجَزَة	
مَفْعُلَة	سُمِعَتْ في لفظه من المثال اليائي	يَسِرَ – مَيْسُرَة	قِيْل: قُرِىء في قوله تعالى: فَنَظِرَةٌ إلى **مَيْسَرَة**
مُفَوْعَلَة	في الثلاثي الملحق بالرباعي المجرد	كَوْكَبَ – مُكَوْكَبَة	

وإذا تصفحنا في كتب اللغويين للتطلع على أبنية المصدر الميمي، فنجد أنهم متفاوتين في تقديم أنواع بناء المصدر الميمي فضلا عن اختلافهم في أبنية معينة من سماعيته وشذوذه. فعلى هذا الأساس، ذهب عبد الله حسن الذنيبات (2009) إلى القول بأن الـمصدر الميمي في كتب اللغويين أبنيته قليلة وقواعد اشتقاقية محدودة. وهذه الملاحظة أدت إلى قيامه لتتبع ودراسة أبنية المصدر الميمي في القرآن الكريم من خلال البحث العلمي الذي قام به. فوجد أن هناك بعض الصيغ في القرآن الكريم لم يشير إليه اللغويون في كتبهم. ومن أمثلة الأبنية الثلاثية في القرآن الكريم الذي أغفله كثير من الدارسين القدماء والمحدثين، هي: مِفْعَل". وذكر في بعض المعاجم أن هذه الصيغة تأتي لاسمي الزمان والمكان فقط، مع أن هناك بعض المصادر الميمية تأتي على هذا البناء الصرفي، ونقدم على سبيل الأمثلة كما يلي الذنيبات (2009) :

الماضى	المضارع	المصدر الصريح	المصدر الميمي
قدر	يقدر	قدْر	مِقْدَار
وعد	يوعد	وعد	ميعاد
وزن	يزن	وزن	ميزان
وثق	يثق	وثق	ميثاق

3. ظاهرة تداخل صيغة المصدر الميمي مع غيره من المشتقات

إن أبنية الأفعال في العربية من ثوابت النظام الصرفيّ والدّلاليّ فيها، لأن أبنية الأفعال تضبط بنية الفعل بدقة. كما أنها تبين الدلالات التي يحتملها كل فعل بحسب ذلك البناء (خسارة، د.س). والمصدر الميمي كما عرفه العلماء، وهو ما كان في أوله ميم زائدة على وزن **مَفعَل** أو **مفعِل**. والمحققون من العلماء قالوا إنّ المصدر الميمي ليس مصدرا، وإنما هو اسم جاء بمعنى المصدر. والأمر الذي جدر لفت النظر إليه هو أن المصدر الميمي شركاء في الوزن مع بعض أوزان الأسماء، منه في اسمي الزمان والمكان (غلاييني/1، 1987). وأن ظاهرة الاشتراك في الصيغة الصرفية أمر شائع، ليس في اللغة العربية فحسب، بل شاع انتشارها في اللغات السامية. وانتبه العلماء أنه لا يمكن التفريق بين هذه الأبنية إلا من خلال السياق (حفيظة، 2011).

ويؤكد محمد بن علي الصبان (1992) أن صيغة المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان واحدة في بعض أوزان الثلاثي، ومتحدة تماما في غير الثلاثي، ويكون التفريق بينها معتمدا على القرائن السياقية. ونظرا لاشتراك الصيغة، جاء الحديث عن المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان متقاربا في مؤلف واحد. وأورد السيوطي (1998) بعد كلامه عن المصدر الميمي، عن تداخل المصدر الميمي باسم الزمان والمكان واسم الآلة، كما يأتي:

البناء	**الموضع**	**الأمثلة**	**البيان**
مَفْعَل	إذا اعتلت لامه مطلقا	مَرْعَى مَدْعَى مَوْعَى	سواء كان مفتوح العين في المضارع أو مكسور أو مضموم
	إذا كان صحيح اللام ومثالا بالياء	مَيْسَر	
	إذا كان صحيح اللام ومثالا	مَوْعِد	لأن الواو بين الفتحة

مَفْعِل	بالواو	مَوْرِد مَوْقِف	والكسرة أخف منها بينها وبين الفتحة
	إن كان من وزن "فعَلَ – يَفْعِل غير مثال منقوص ولا منقوص	مَضْرِب	لأن اسم الزمان والمكان يبنيان للمضارع لتوافق حركة عينها لكونها شقت منه

والصيغة السابقة ذكرها للمصدر الميمي هي صيغة قياسية. وأكّد السيوطي (1998) أن ماعدا ما قدمنا هو مسموع ولا يقاس عليه، مثل: مَشْرِق، ومَطْلِع، ومَغْرِب، ومَرْفِق، ومَسْجِدَ، وغيرها، فإن قياسها على "مَفْعَل".

انطلاقا على الظاهرة السابقة، علّل جميل عطاء (2003)، أنّ وُرود استخدامات متعددة للصيغة الواحدة في فترات زمنية متلاحقة للغة، أدى إلى وجود زخم في مباني الألفاظ ومعانيها. فاشتركت في أداء الأدوار الوظائف. ويبدو أن اللغة العربية حافظت على هذه المزية التى تكسبها ثراء في التعبير. ويبدو أنّ اعتماد السماع والأخذ به أو تغليبه على القياس، طغي على الألفاظ اللغوية قديما وحديثا. فقد كثر طرقات اللفظ بكثرة اللغات التي وجدت (عطاء جبر، 2003). وأكّد بعض العلماء أن من أسباب هذه الظاهرة هي تداخل اللهجات واختلاف اللغات.

3.1. أسباب تداخل بناء المصدر الميمي مع غيره المشتقات ومشكلاته

1. أسباب تداخل بناء المصدر الميمي في اللغة العربية

ذهب العلماء إلى تحليلي علّة التّداخل الصيغي في البناء الصرفي، فعرض أسباب مختلفة متعددة، فلخصوها إلى سببين أساسيين وهما: السبب اللغوي وغير اللغوي. فالأسباب اللغوية منها : تعاور الصيغ واشتراكها، واختلاف الأصل الاشتقاقي، وتعدد معاني الأفعال، والنقل والحاجة، والعوارض التصريفية، كالحذف والإعلال والقلب والإدغام والجمع وغير ذلك. ولا يسعنا في هذه المقالة في عرض الأمثلة لجميع هذه الأسباب، وإنما سنسردها على سبيل المثال. وفي تعاور الصيغ – على سبيل المثال – قال أبو علي الفارسي (1987)، أن وزن "مَفْعَل" صيغة يجتمع عليها اسم الزمان، فيقصد به زمان الصراع، ويجوز أن يكون اسم المكان المكان باعتبار مكان الصراع، ويجوز أن يكون لمصدرا ميميا. وهذا الرأي يؤيد إلى وجود ظاهرة التعدد في معني صيغة وزن "مفعل" إلى معاني أخرى مشتركة في هذا الوزن الصرفي.

وأما الأسباب الخارجية، منها سبب اختلاف اللهجات. وذلك لأن قواع العربية جمعت على أساس التغليب في المسموع من كلام العرب، والعرب يختلفون في كلامهم ولهجاتهم. ومعنى اللكلام، أن اللهجات العربية تختلف في أبنية الأفعال وفي مصادرها، وبالتالي في مشتقاتها. وهذا الاختلاف إلى تعدد الاحتمالات الدلالية. فمعنى الكلام، أن اللهجات العربية تختلف في أبنية الأفعال وفي مصادرها وبالتالي في مشتقاتها. وهذا الاختلاف أدى إلى تعدد احتمالات الدلالية (سليم العظامات، 2013).

ومن ناحية أخرى، من أسباب هذا التداخل الصيغي هي التطور الذي طرأ على اللغة. والعالم اللغوي لا يصح أم يتجاوز عملية الوصف هذا التطور وتسجيله ومحاولة الكشف على القوانين التي تقف وراءه. وهذا التطور يشمل جميع عناصر اللغة من أصواتها وقواعدها ومتنها ودلالاتها (عبد التواب، 2000). وهذه الظاهرة بالطبع يؤثر في احتمال الدلالة واشتباكها.

2. مشكلة تداخل بناء المصدر الميمي مع غيره من المشتقات

إنّ ظاهرة المصدر الميمي واشتراكه في الوزن مع المشتقات الأخرى هي قضية البنية الصرفية. ومشكلات التفرقة تثير قضية الدلالة، لأن اللفظ والمعنى أمران لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. فاللفظ إنما هو وسيلة لغرض الإتيان بالمعنى (الشاطبي، 1341 هـ.). فهذه العبارة تشير إلى أن الالتباس الألفاظ بعضه بعضا في البنية الصرفية تفرض نشوء الالتباس في المعنى.

إن المشكلة المتوقعة من هذا التداخل البنيوي لا تقتصر على المتعلمين، بل هناك شواهد كثيرة تشير إلى أن العلماء قد اختلفوا في تحديد الصيغة عند قراءتهم للنصوص المعينة. فذهب العلماء، سواء من البنيوين والتحوليين وغيرهم مما نهجوا هذا السبيل أن السياق حبيس أسوار الجملة بالمفهوم التقليدي، أو عند الحدّ الذي يمكن أن يكون في الكلام فيه فائدة يحسن السكوت عليها، على حدّ تعبير النحاة العرب (ذهبية، 2014).

والأمر الذي جدر لفت الانتباه إليه، أنه مهما كان السياق هو العنصر المهم في توجيه معنى اللفظ، ولكن السياق اللغوي لم – في بعض الأحيان — قد لا يعطينا حدّا فاصلا عن المعنى الذي يحسن السكوت إليه. ففي قضية المصدر الميمي وغيره من المشتقات المتداخلة البنية الصرفية قد يصعب لنا تفريق نوع صيغة اللفظ من خلال السياق اللغوي. والشاهد في هذه القضية واضح كوضوح الشمس في النهار عند اطلاعنا على كتب التفاسير، اختلف المفسرون في تحديد مثل هذه الصيغة، ومن ثم اختلفوا في استنباط المعنى للألفاظ المعينة الواقعة في الآيات القرآنية. فاحتملوا أكثر من معنى في صيغة واحدة.

ففي تفسير لفظ "مُسْتَقَرًّا" و "مَقِيْلاً"، في قوله تعالى في سورة الفرقان: "أَصْحَابُ الجَنَّةِ يَوْمِئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيْلاً"، يبدو أنّ الألوسي لا يعين من أية جهة لبنية هذا اللفظ، أهو من الاسم الزمان أم الاسم المكان أم من المصدر. ففي هذا، قال الألوسي (د.س) "والمستقر والمقيل بالمكانين، سمعت وهو المشهور وهو أحد احتمالات تسعة. وذلك أنهم جوزوا أن يكون كلاهما اسم مكان أو اسم زمان أو مصدرا. وذهب الألوسي إلى أن هذا الاختلاف من جهة التوسع في المعنى. ففي هذه الحالة، يكون احتمال اشتراك ثلاثة معان في صيغة واحدة.

ومثال آخر، في تحليل الزمخشري (2009) لكلمة "مَوْعِد" في قوله تعالى في سورة طه: "فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا". ففي تحليل هذه الآية يقول: لايخلو "الموعد" من أن يجعل زمانا أو مكانا أو مصدرا. ثم بعد ذلك علّل المعنى عند تعيبه اسم زمان أو مكان أو عند تعيينه بالمصدر الميمي. وكذا، عند تفسير الألوسى (د.س) الآية 12 لسورة القصص. ففي تفسير كلمة "المَراضع"، يقول الألوسي: "المراضع مُرضع وهي المرأة التى ترضع، وترك التاء إما لاختصاصه بالنساء أو لأنه بمعنى شخص شخص مرضع، أو جمع مَرضِع على أنه مصدر ميمي بمعنى الرضاع، وجمع لتعدد مرأته، أو اسم مكان أي موضع الرضاع، وهو الثدي.

اعتمادا على الأمثلة المتقدمة، فإن التداخل في هذا البناء الصرفي يؤدي إلى تعدد الدلالة حسب البناء الذي أيدناه. وذهب بعض العلماء بالقول بأن هذا الاشتراك في الصيغة الصرفية يعدّ من توسّع في اللغة (عبد العلي سلطان، 2015)، إذ أن

الصيغة الصرفية الواحدة يمكن أن تُفضي إلى احتمالات متنوعة. وإذا حملنا هذه الظاهرة إلى القرآن الكريم، فإنّ السياق قد يستدعى أحد المعاني الصرفية ولا يستدعى المعنى الآخر، وأحيانا يستوعب السياق القرآني الاحتمالين لأن إحداهما قد يستدعي الآخر.

والسمرّائي ينظر من وجهة ظر آخر، حيث أنه يَعد هذه الظاهرة من ظاهرة التوسع في اللغة. وأن معاني هذه الصيغ المختلفة كلها مرادة مطلوبة. ففي تحليل كلمة "مستقر" في سورة الفرقان، يقول أن هذه الصيغة تفيد هذه المعاني كلها. فهي تدلّ على المصدر بمعنى الاستقرار وتدل على اسم المكان بمعنى مكان الاستقرار، وتدل على اسم الزمان بمعنى ومان الاستقرار. وهي هنا تفيد هذه المعاني كلها. تفيد الاستقرار أي إلى ربك الاستقرار، وتفيد موضع الاستقرار وهو الجنة والنار، أي أنّ ذلك إلى مشيئته تعالى (السمرائي، 2000).

وذهب السمرائي في تحليلي هذه الظاهرة إلى القول – كما قدمنا ذكره – أنها تعد من التوسع في اللغة، وأنّ هذه الدلالات المحتملة من نتائج التدخل الصيغي يجوز اعتبار كل من هذه الدلالة هي المعنى المقصود من النص. ولكن، إذا هذه الظاهرة من ناحية تعليم القواعد العربية الصرفية للمتعلمين وخاصة المبتدئيين، فإنها أشبهت مشكلة تحتاج إلى الحلول. فإذا كان المفسرون مختلفين في تعيين أحد هذه المعاني، فإن المتعلمين المبتدئين أقرب من هذا الاختلاف. اعتمادا على ما قدّمنا سابقا، فإنّ العلماء يذهبون إلى تحليل قضية تداخل هذه الصيغ إلى أنها نوع من التوسيع في المعنى وجواز حمل كل هذه المعاني المحتملة في الصيغ المتداخلة إلى معنى من المعاني المؤيدة. وهذه الظاهرة حافلة في الأيات القرآنية (دمهوري، 2014).

وقد حاول العلماء في البحث عن النظرية في تفريق صيغة المصدر الميمي مع غيرها من المشتقات، ولكن فشلوا في هذه الناحية، حيث إنهم لا يستطيعون إنتاج القاعدة العامة في الفرق بين لهذه الصيغة. ولذلك، لا فائدة في عرض هذه الأراء في هذا المكان. فإنّ المصدر الميمي لا فرق بينه وبين المشتقات المتداخلة به عند انفراده، وإنما السياق هو الفارق المساعد للتمييز بينه وبين المشتقات الأخرى. وهذا ما ذهب إليه عبد الناصر بوعلي عند قيامه بالدراسة في أبنية المصادر في القرآن الكريم، فخرج إلى نتائج أنّ التفريق في بيه وبين المشتقات التداخلة في الوزن يكمننا التمييز بينه في الصيغة القياسية. ففي عبارة "أين المفر" في سورة القيامة، إن قُرِئ بالفتح "مفعَل" فإنه يقصد به المصدر الميمي، وإن قُرِئ بالكسر "مفعِل" فإنها لاسم المكان. فمن قرأ بالفتحة، فإنه يريد "أين الفرار". ولكن إن جاءت في السماعي على مفعِل، وقد يتداخل مع اسمي الزمان والمكان، ويبقى السياق هو الفاصل في ذلك (بوعلي، 2001). وهذا ما أكد إليه تمام حسان (1994) أنّ المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال، فالمبنى الصرفي في الواحد صالح لأن يعبر عنأكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما في السياق ما. فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصا في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء.

3. معالجة التداخل الصيغي في تعليم الصرف

إنّ الأبنية الصرفية والأوزان بمثابة قوالب فكرية عامة تصاغ فيها الألفاظ وتتحدد المعاني الكلية والمفاهم العامة. ولكن مع ذلك، فإن هناك صيغ صرفية تتداخل مع غيرها من الصيغ، مما أدت إلى التباس الدلالة عند المتعلمين. وصيغة المصدر الميمي من ضمن هذه الظاهرة، حيث تتداخل مع صيغ بعض المشتقات الأخرى، مثل اسم الزمان والمكان واسم الآلة. وهذه الظاهرة قد تثير

مشكلة للمتعلمين، وخاصة لغير الناطقين بالعربية. فعلى هذا الأساس، فإن الكلام عن هذه الموضوعات الصرفية في تعليم الصرف من الأفضل جمعها وتصنيفها من حيث الأوزان الصرفية، فنتكلم عن المصدر الميمي واسم الزمان والمكان واسم الآلة وما أشبه ذلك في باب واحد، في باب وزن "مفعَل" أو "مفعِل" مثلا، كما ذهب إليه سيبويه. ونذهب بعد ذلك إلى بيان احتمال المعاني لهذا الوزن مع الإتيان بالأمثلة والمقارنة بين المصدر الميمي والمشتقات الأخرى من حيث الدلالة. وبذلك، يتوافر على المتعلم كثير من الجهد الذهني بتخصيص صيغة أو قالب عام يدل على أكثر من دلالة لكل ما جاء على تلك الصيغة. وهذه الفكرة تحتاج إلى إعادة تصنيف الدرس الصرفي لتلبية حاجات المتعلمين الناطقين بغير العرب.

ونظرا إلى أنّ السياق هو الضابط الدلالي الفعّال للتمييز بين المشتقات، وخاصة الملتبسة في الوزن، فإن تعليم الصيغ الصرفية ينبغي أن يكون في سياق الجملة التامة ليتمكن المتعلم استيعاب المعاني والتفريق بين الأبنية من الأمثلة الصرفية التطبيقية، وليس بحفظ القواعد الجامدة البعيدة من أهداف تعليم الصرف. ففي عرض صيغة اسم الزمان مثلا بجانب صيغة المصدر الميمي، فعلى المعلم أن يقدم الضوابط الصرفية السياقية المزيلة للتدخل الدلالي. فإن ضابط صيغة اسم الزمان أن يدل على زمان وقوع الفعل مضاف إلى معنى مجرد الذي يدل تلك الصيغة. والدلالة على الزمان تكون بالقرينة اللفظية، وهي ظروف الزمان. فنقدم الصيغة في الجملة، مثل: موعدنا بعد العصر، المجلس قبل المحاضرة، ملتقانا ساعة الفجر (سليم العظامات، 2013). وما أشبه ذلك. وكذا عند عرض صيغة اسم المكان، مصاحبا بالقرينة اللفظية التي تدل على المكان، مثل: موعدنا أمام المدرسة، ومجلسنا داخل الحافلة، ومأكلنا خارج البيت. وكذا في عرض اسم الآلة وما يجري مجرى الوزن المتداخل بالمصدر الميمي.

4. الخلاصة

إن الأوزان الصرفية في اللغة العربية هي قالب التفرقة بين وزن وآخر، ووعاء تمييز معنى عن غيره من المعاني. ومن ضمن هذه الأوزان ما هي قائمة لتكون قالبة لصيغة اللمصدر الميمي. فالتعريف الشائع للمصدر الميمي هو مصدر تلحقه ميم في أوله زائدة، تدرك بالقياس على وزن مفعلة. ولكن هذا التعريف لا يعطينا حدّا قاطعا، لأن هناك أوزان المشتقات في العربية تتداخل وتشترك مع هذا الوزن. وهذه الظاهرة تعدّ مشكلة، وهذه المشكلة ليست مقصورة في ناحية الصيغة فحسب، بل تؤدي إلى مشكلة تداخل الدلالة. وإنّ أسباب تداخل الصيغة الصرفية في اللغة العربية منها كثيرة، منها لغوية كاختلاف الأصل الاشتقاقي والنقل والحاجة والعوارض التصريفية، ومنها غير لغوية كاختلاف اللهجات التي تعدد الاحتمالات الدلالية. وهذا التداخل الصيغي – وخاصة في المصدر الميمي – يؤدي إلى وقوع احتمال المعاني لصيغة واحدة. والأبعد من ذلك، هذه الظاهرة تؤدى إلى اختلاف المفسرين في تفسير الأيات القرآنية، كما ظهر في كثير من كتب التفاسير. ونظرا إلى أن هذه الظاهرة اللغوية قد تؤدي إلى صعوبة المتعلمين المبتدئين، وخاصة للناطقين بغير العربية. ولذلك، يحتاج إلى صياغة جديدة لأبواب الصرف بما يناسب المتعلمين الناطقين بغير العربية. وناهيك أهمية طريقة المقارنة في عرض الأمثلة في الصيغ الصرفية المتداخلة وتعليمها في حصة واحدة، دون التقسيمات الموضوعية للأبنية واتسقلال بعضها بعضا.

المراجع

الألوسي، محمود. (د.ت). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*، ج. 9. بيروت: إحياء التراث العربي.

بوعلي، عبد الناصر. 2001. *أبنية المصادر في سورتي البقرة وآل عمران*، رسالة لنيل شهادة الماحستير في علوم اللغة العربية وآدابها، جامعة أبي بكر تلمسان.

جبر، حنان جميل عطا. 2003. *المصدر بين التنظير والاستعمال*، رسالة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، الجامعة الأردنية.

الحديثي، خديجة عبد الرزاق. 1965. *أبنية الصرف في كتاب سيبويه*. ط. 1؛ بغداد: مكتبة النهضة.

حسان، تمام. ، 1994. *اللغة العربية معناها ومبناها*. المغرب: دار الثقافة.

حفيظة، بن سكران. 2011. *الصيغ المصدرية في الدراسات الصرفية الجزائرية في عيون البصائر*، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية، قسم اللغة العربية وآدابها جامعة وهران.

خسارة، ممدوح. *تجديد الدرس الصرفي بناء "مفعل" وجواز تقييسه*، مجلة مجمع اللغة العربية المجلد 89 الجزء الرابع.

الذنيبات، عبد الله حسن. 2009 . *المصدر الميمي في القرآن الكريم: دراسة صرفية دلالية*، رسالة للحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية، جامعة مؤتة.

ذهبية، حمو الحاج. 2009 . *النص بين السياق والتلقي في الفكر العربي*، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العدد الرابع، كانون الأول، 2014.

الراجحي، عبده. دون سنة. *التطبيق الصرفي*. بيروت: دار النهضة العربية.

الروابدة، محمد أمين. 2009. *المصدر الميمي في القرآن الكريم*، رسالة علمية، جامعة مؤتة.

الزمخشري، محمود بن عمرو. 2009. *تفسير الكشاف*. ط. 3؛ بيروت: دار المعرفة.

سلطان، شعلان عبد علي. 2015. الاحتمال الصرفي في أبنية المصادر في تفسير بحر المحيط لأبي حيّان الأندلوسي، *مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربية والإنسانية*، العدد 23.

السمرائي، فاضل صالح. 2000. *الجملة العربية والمعنى*. ط. 1؛ بيروت: دار ابن حزم.

السيوطي، جلال الدين. 1998. *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، الجزء 3. ط. 1؛ بيروت: دار الكتب العلمية.

الشاطبي، 1341 هـ. *الموافقات في أصول الأحكام*، ج2، القاهرة: المطبعة السلفية.

الصبان، محمد بن علي. *رسالة في المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان*، تحقيق محمد أحمد المعروسي، في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد السابع، سنة 1992.

عباس، حسن. *النحو الوافي*، الجزء 3، الطبعة الثالثة؛ القاهرة: دار المعارف، د.س.

عبد التواب، رمضان. 1999. *فصول في فقه العربية*. الطبعة السادسة؛ القاهرة: الشركة الدولية للطباعة.

عبد التواب، رمضان. 2000. *لحن العامية والتطور اللغوي*. ط. 2؛ القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

العظامات، منى مفضي سليم. 2013. *التداخل الصيغي في أبنية المصادر والمشتقات*، رسالة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة آل البيت.

العقاد، عباس محمود. 2012. *اللغة الشاعرة*. القارة: مؤسسة هندوي للتعليم والثقافة.

غلاييني، مصطفي. 1987. *جامع الدروس العربية*، الجزء الأول. ط. 21؛ بيروت: المكتبة العصرية.

الفارسي، أبو علي. 1987. *شرح الأبيات المشكلة الإعراب*، تحقيقي حسن هندوي. ط. 1؛ دمشق: دار القلم.

نعمة، حيدر علي. 2012. ظاهرة الاشتقاق وأثرها في إثراء اللدلالة اللغوية والمعجمية للممفردة القرآنية. *مجلة الأستاذ*، العدد 201.

نهر، هادى. 2010. *الصرف الوافي: دراسة وصفية تطبيقية*. الطبعة الأولى؛ الأردن.

ياسبتي، عزيزة فوال. 1992. *المعجم المفصل في النحو العربي*. ط. 1؛ بيروت: دار الكتب العلمية.

Damhuri, 2014. Struktur Bahasa Alquran: Membangun Elemen Stilistika Kebahasaan dalam Alquran. *Jurnal al-Tahkim*, Vol. X Nomor 1 Juni.